

يعبر البند الأول من الجدول رقم 19 عن العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل بن الذين يجيبون انه دائما يتحقق هذا الطرح يمثلون نسبة %8.57 أما الذين أجابوا أحيانا فقد مثلوا بنسبة %70 أما الذين ينفون وجود علاقة بين المتغيرين فكانوا بنسبة %21.43 مما يجعلنا نستنتج ضعف العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل وهذا راجع الى ما قد تعرضنا إليه في دراستنا للمنظومة التربوية حيث أدرجنا انه من التحديات التي تواجهها المنظومة التربوية الجزائرية هي وضع فلسفة تربوية تقوم على أساسها مناهج مدرسية فاعلة .

ففي دراسة قام بها هويدي عبد الباسط عن عينة موظفين في منطقة وادي سوف عبر %36 منهم عن رفضهم لوجود دور للمنظومة التربوية في خدمة التنمية مرجعين السبب الى ان الجامعة لا تزود سوق العمل بإطارات ماهرة وهي بلك أعلى نسبة في العينة كما مثل اختيار ان التخصصات التي تدرس في الجامعة لا توجد في سوق العمل %10.5 وان البرامج لا تتوافق مع متطلبات الواقع <sup>1</sup> %31 .

ويؤكد هذا المتوسط الحسابي الذي حصلنا عليه الذي لا يصل إلى 2 وهو متوسط القبول والذي هو 1.57 والانحراف الذي لا يمثل قوة كبيرة حيث انه يتمركز على الوسط وجهة الانتشار في الرفض أكثر من التأييد .

وبعدما تعرفنا على علاقة التعليم بسوق العمل فما هي علاقته بتحسين المستوى الاقتصادي للفرد المتخرج منه؟ ولكي نتعرف على هذه العلاقة نجد انه قد أجاب نسبة %28.57 انه دائما ما تكون هناك علاقة بين هذين المتغيرين اما %62.86 فهم يرون انه أحيانا ما يتحقق هذا الطرح بينما يرفض %8.57 هذا الطرح ن وتفسير هذا يظهر من خلال تفسير بارسونز لفكرة تقسيم العمل باعتبارها أساس

<sup>1</sup> هودي عبد الباسط، المنظومة التربوية الجزائرية وعلاقتها بالتنمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص161،160.

التماسك الذي يعني التباين من اجل الإنتاج وتبادل الإنتاج وفي إجابته لماذا لا تتساوى الأوضاع المهنية في المجتمع؟ جعل السبب الرئيسي للتنافس على الوظائف وطريقة المجتمع في جسمه هذا التنافس بان يضع له مكافئات غير متساوية ويكون الأجر بأخذها هم الناس الأكثر كفاءة وقدرة وبما ان المتعلمين في المجتمعات هم الأكثر كفاءة وقدرة على شغل الوظائف الحساسة فان المكافئات تكون من نصيبهم وهذا ما سيوفر لهم عائدا اقتصاديا جيدا له اثر على تحسين مستواهم الاقتصادي ومما يؤكد ذلك لنا المتوسط الحسابي الذي حصلنا عليه وهو 2.22 حيث انه أكثر من متوسط القبول والانحراف المعياري الذي هو 0.59 اللذان يمثلان مدى انتشار الإجابات في جهة القبول ومدى كثرة التكرارات المؤيدة لهذا الطرح وقريبا نم ن هذا نجد نتائج الدراسة التي قام بها محمد العيد مطمر على مجتمع شبيهه كانت إجاباتهم الآتي :

ارتفاع إنتاجية العامل الى ارتفاع إنتاجيته مما يؤدي الى فائض في أمواله 82% قالوا نعم و 18 % قالوا لا .

تعلم الكاسب يرفع من إنتاجيته المادية 72% نعم و 17% لا و 11% لا يعرف ان الأمية تعيق في استعمال التكنولوجيا مما يخفض الإنتاج والدخل 62% نعم و 26% لا و 12% لا يعرف ومن هنا نستنتج ان التعليم يساعد على تحسين المستوى المعيشي وبما ان الدخل هو ما يضمن تحسين المستوى المعيشي للفرد فعلى ان نعرف هل ان هناك بين علاقة التعليم الجامعي والسماح بزيادة دخل الفرد؟

تمثل مشكلة الدخل المشكلة الرئيسية في كل المجتمعات حيث أنها هي الأمن الوحيد للأسرة في تحقيق اكتفائها الاقتصادي وكما يقول جون ديوي دائما ان المدرسة ليست مؤسسة تربوية لإخراج إنسان يتلاءم مع الحياة فحسب وإنما هي الحياة نفسها اذا فالمدرسة التي تعمل على تخريج مواطن صالح فإنها تؤهل الفرد ليكون موظفا كفؤا يحق له ان يشغل منصبا مرموقا في المجتمع ومدرستنا في الجزائر ليست دون أي مدرسة في مستوى الأهداف فهدفها هو ان تخرج جزائريا صالحا وموازات مع المدرسة والجامعة فان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تتواصل دائما بالجامعة لتزويدها باليد العاملة، وتجعل المكافئات العالية لليد العاملة المؤهلة و كلما كانت اليد العاملة اكسر تأهيلا كان

الأجر والمكافئة أكثر تأهيلا كان الأجر والمكافئة أكثر، واليد العاملة المتعلمة هي اليد الأكثر كفاءة بين الأيدي العاملة مما يؤهله الى ان تكون الأكثر قدرة على شغل المناصب التي لها الحق في الأجر والمكافئة الأكثر، ومما يؤكد هذا ما وجدناه في الدراسة السابقة الثالثة من خلال الإجابة عن بند التعليم يساعد على رفع أجور الكاسيين والعاملين، فكانت الإجابة 72% نعم و 18% لا و 10% لا يدري والمتوسط الحسابي 2.4 والانحراف المعياري 0.654 وهما يشيران الى انتشار التكرارات نحو جهة القبول ويمثلان مدى قبول أفراد العينة لهذا الطرح، ومن هنا نستنتج ان التعليم الجامعي يسمح بزيادة الدخل للفرد في مجتمع جنوب الجزائر .

مما سبق رأينا ان العلاقة بين التعليم ورفع الدخل تكمن في مدى كفاءة الفرد في أداء عمله ، فهل حقيقة ان الجامعة تساهم في تطوير كفاءة الفرد في مجتمع جنوب الجزائر ؟ يرى 42.85% انه دائما ما يتحقق هذا الافتراض ويرى 54.28% انه أحيانا ما يتحقق هذا الطرح ولم يرفض هذا الطرح الا 20.88% رأوا انه لا يتحقق هذا الطرح أبدا بانحراف معياري 0.67 ومتوسط حسابي قيمى 2052 لقد سعى التعليم دائما لتحقيق الهدف الأسمى الذي لطالما كان حلم المفكرين والمربين في كل أقطار العالم ألا وهو إنتاج مواطن صالح يقوم بأداء واجباته لخدمة المجتمع والوطن بكفاءة عالية، وفي احد الأسئلة التي طرحتها باحثة جزائرية<sup>1</sup> في دراسة تخص التغيير الاجتماعي جاء في احد بنودها تقييم المبحوث لتطور مستواه الفكري ومعارفه العلمية جاء في الإجابة 46.16% ذكور بشكل جيد و 41.93% إناث بشكل جيد ونفس النسبة بشكل قليل وتنعدم عند الإناث اللواتي تتطور معارفهن بشكل قليل جدا بينما تكون 6.41% عند الذكور أما تطور المعارف بشكل جيد جدا يكون بنسبة 5.15% عند الذكور و 8.06% عند الإناث، وفي الدراسة السابقة لهويدي في الإجابة عن بند تساهم الجامعة في تطوير كفاءة الخريجين كانت الإجابة 19.8% دائما و 17% أحيانا و 63.5% وهذا يفسره ان التعليم الجامعي في الجزائر يدعو الجانب النظري في المعارف والكفاءات ، ذلك انه في دراسة دروش وجدنا المعارف والمستوى الفكري للطلاب الجزائري يرتفع بشكل جيد وجدا عند

<sup>1</sup> فضيلة دروش، التغيير الاجتماعي والاستيلاء الثقافي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص

الأكثرية، لكن مساهمة هذا الزاد والرصيد المعرفي في الوظيفة يكون منخفضا في استعماله في العمل كما يظهر في دراسة هويدي ، وهذا يرجع الى الطالب في حد نفسه ولا يرجع الى التعليم، وهذا ما يجعلنا نستنتج تحقق البند الرابع من استمارتنا وهو ان التعليم الجامعي يساهم في تطوير كفاءات الخرجين .

يعد الأجر المقدم للعامل من أهم الوسائل المظهرة لمدى كفاءته التي تحصل عليها من تعليمه ، فهل يساعد التعليم في رفع أجور العاملين في مجتمع الجنوب الجزائري ؟ يرى 52.85% انه دائما ما يتحقق هذا الافتراض وأجاب 44.28% انه أحيانا ما يتحقق هذا الطرح ورفض 20.85% هذا الافتراض حيث أجابوا انه لا يتحقق أبدا

لم ينظر الى المهنة في مجتمعات الصحراء السابقة باعتبارها مصدرا للعائد المادي إنما من حيث أنها تعبر عن قيمة الفرد وما يتلاءم وطبيعة حياته، مما جعل علماء الانثربولوجيا يقولون ان احتقار البدوي للأعمال اليدوية ناشئ عن تصوره لفضائل الرجل البدوي لقيمته ومركزه بين جماعته الصحراوية ، فالذين يعملون في صناعة النفط يتخبرون أعمالا معينة ذات علاقة بوظيفتهم التقليدية وتقوم كبديل عنها فالجزء الاقتصادي الذي يعود من العمل ليس هو المعيار الوحيد للتفضيل ولكنه يعود الى تصورهم لطبيعة العمل ومكانته بحسب القيم المرجعية لهم فتراه - البدوي - يختار قيادة السيارة لان من أهم أعدائه المكان والمسافة والسيارة هي التي تمكنه من غايته ، يفضل ان يعمل حارسا لشركات التنقيب لان الحراسة امتداد لوظيفته فهو حامي الصحراء ، يفضل ان يعمل دليلا لمهندسي شركات التنقيب في مجاهل الصحراء ومسالكها الصعبة لان الصحراء علمته اليقظة لان معرفته مسالك الصحراء تعني الحياة.

هكذا عرفنا نظرة المجتمع الصحراوي للمهنة ، لكن بعد ان تقدم المجتمع وصارت الكفاءات المهنية غير كفاءات الآباء أصبح أبناء الصحراء يضاھون أبناء المجتمعات الحضرية في الشهادات وفي المهارات يعني أنهم بدءوا يرون الى الأجور التي تعود عليهم من المهن لكن لا يعني أنهم نسوا ما كان عند الآباء من قيم فهم يرون ان التعليم يرفع الأجور وهذا ما وصل إليه محمد العيد مطمر في دراسته عن دور التعليم في رفع إنتاجية الفرد ورفع أجره لكن هذه الأجور لمهن يختارونها هم لأنفسهم تتناسب

وطموحاتهم وميولهم وطبيعة ثقافتهم ونرى هذا المجتمع الطلابي الجديد انه يطمح الى العمل في سلك التعليم لان العقدة الكبرى عنده هي الجهل المتفشي عند الكبار وما هذا الإجماع الشبه كلي في الإجابة في بديلي دائما وأحيانا الا دليل على لنهم يرون ان التعليم هو السبيل الوحيد للخلاص من هذا الإشكال ومن هنا نستنتج ان التعليم يساعد في رفع أجور العاملين

أما فيما يخص تحقيق التعليم الجامعي رفاهية اقتصادية للأسرة اتضح انه 24.88% أجابوا انه دائما ما يتحقق هذا الطرح وأجاب 68.57% باحيانا ولم يرفض هذا الافتراض سوى 7.14% وقريبا من هذه النتيجة وصل محمد العيد مطمر في عينة شبيهة بعينتنا حيث طرح افتراضا مفاده ان انتشار التعليم يمكن الأسرة من تحقيق رفاهية اقتصادية فكانت الإجابة كالتالي 70% نعم و 20% لا و 12% لا ادري هذا ما يجعلنا نستنتج ان التعليم يحقق رفاهية اقتصادية للأسرة ، ذلك ان الإنسان في كل حيته يأمل ان يرفه عن نفسه في كل مجالات الحياة خاصة من الناحية الاقتصادية التي تعتبر العصب الأكثر نبضا في الحياة الحالية التي أصبح المظهر المادي أكثر المظاهر علوا ، وذلك ينال بنشر التعليم بين الأفراد لان التربية والتعليم تنمية بكل أبعادها وأي مفهوم للتنمية والرفاهية بعيدا عن هذا المفهوم هو مفهوم عاجز ، وزيادة على ذلك ان ما يزيد التعليم أولوية من حيث انه سبب في رفاهية الإنسان والأسرة انه يعد الأساس لكل مجالات الرفاهية اذ ان تعليم الإنسان وتربيته يجعله مهيبا للقيام بالعمليات التنموية في أي مجال بمعنى ان الفرد المتعلم أينما توجه يأتي فإذا توجه الى المجال الاقتصادي ساهم في تنميته وتطويره وكذلك اذا توجه الى المجالات الاجتماعية وهكذا إذا كانت الأسرة فيها العديد من الأفراد لهم قدر كبير من التعليم فان لها الحظ في الرفاهية الاقتصادية وهذا ما يدل عليه المتوسط الحسابي الذي حصلنا عليه وهو 2.17 ويمثل ارتفاعا مرجحا لهذه النتيجة.

يرى علماء الاجتماع ان ثقافة الفرد والمجتمع هي جزء منه فالتقاليد والعادات والاتجاهات الفكرية والمعتقدات وغيرها من العناصر الثقافية بمفهومها المتكامل تشكل في حياتنا وتلون سلوكنا بلون خاص نتمسك به ونحافظ عليه لأنه جزء منا ولكن المجتمع قد يتعرض في فترة من فترات حياته إلى تغييرات قد تتناول بنيته الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية وقد يتحول من مجتمع زراعي الى مجتمع صناعي ومن مجتمع زراعي يعتمد على الإنتاج الى مجتمع زراعي يعتمد على النظام التعاوني، وإذا بقيت الأنماط والأحوال على حالها وتجمدت القيم ولم تتغير لتتلاءم مع الظروف الجديدة اختل هنا التوازن، وتظهر صعوبة التغيير الثقافي في المجتمع الريفي خصوصا أنها عملية لتعديل الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة فالروابط الاجتماعية في القرية تتميز بالمشاركة الجماعية في قيمة واحدة وتكامل المسؤوليات والالتزامات الجماعية وعلى هذا فان التغيير لن يتناول أفرادا بقدر ما يتناول وحدات تشتد صلاحيتها او تخف معا ومنها بحسب تمسك هذه الوحدات بالأفكار والعادات والتقاليد أكثر من تمسكها بالمؤثرات العقلية والنماذج الفكرية الجديدة التي تنتشرها وسائل الإعلام الجديدة، وفي دراسة تحليل كتب القراءة للطور الأول لم يسجل حضور قيمة الاستقلالية الا نسبة 0.69% وفي هذه الدراسة بما يخص مدى تفضيل الخرجين للعائلة النووية على حساب العائلة الممتدة وجدنا ان نسبة 20% يرون انه دائما ما يحبذ الجامعيون تكوين عائلات نووية ويرى 62.88% انه أحيانا ما يتحقق هذا الطرح ويرى 7.14% وجهة نظر رافضة لهذا الطرح ومن خلال المتوسط الحسابي الذي حصلنا عليه وهو 2.02 والانحراف المعياري الذي هو 1 نرى ان فكرة الاستقلالية عن العائلة الممتدة لدى الفرد المتعلم في مجتمع الجنوب الجزائري مازالت في مرحلة أولية من التقدم والحراك وذلك راجع الى ما أسلفنا القول عنه من تجمد في القيم وصعوبة التغيير الاقتصادي والثقافي في المجتمع الصحراوي .

ومما يؤكد تماسك المجتمع الصحراوي كذلك وحدوث فكرة الاستقرار في القيم والمحافظة على الانسجام ذلك ان التعليم الرسمي الذي يهدف مثله مثل أي تعليم في العالم الى إنتاج فرد صالح ومواطن يخدم مجتمعه وأمته ودولته وهو قائم على أسس دينية من ديننا الإسلامي السمح الذي يقوم على التسامح والتراحم وحب الانسجام والتعاون ومن هنا فان التعليم واجب عليه ان يكون محاربا للطبقية ونبذ الفروقات و ناشرا للأفكار التي تدعو الى المساواة، وفي هذه الدراسة تبين لنا ذلك حيث ان من أجابوا انه دائما ما يساعد التعليم الجامعي في التخفيف من الفوارق الطبقة بين المواطنين قد مثلوا 45.71% وهي تمثل بذلك اكبر نسبة تلتها نسبة الذين أجابوا باحيانا ممثلين نسبة 40% ولم يرفض هذا الطرح

الا 14.18 % وقد توصل محمد العيد مطمر في دراسة الى ان التعليم يخفف الفوارق الطبقيّة فكانت الإجابة 64% نعم و25% لا و 11% لا يعرف، ولقد طرحنا هذا بالتخفيف لأننا نعرف ان القضاء على الفوارق الطبقيّة تماما لا يمكن في أي مجتمع لكن مواجهة الفوارق الطبقيّة تكون بالتخفيف التدريجي منها، وأما من طرح ان التعليم يعمق الفوارق الطبقيّة في المجتمع فقد يصح قوله على المجتمعات المتطورة وتكون السلطة النافذة فيها لطبقات اجتماعية تحاول السيطرة على الوضع أما في مجتمعنا الريفي وخاصة في الصحراء فان التعليم يتسم بحرية نسبية وخاصة في نشر أفكاره وهذا ما يدفعنا الى القول بان الطرح يتحقق وان التعليم الرسمي يساعد على التخفيف من الفوارق الطبقيّة في مجتمع الجنوب الجزائري .

وإذا علم ان هذا التعليم له علاقة بالتحكم في التدرج السلمي في طبقات المجتمع ويحاول ان يخفف الفوارق بينها فمن المفروض ان يكون له علاقة بالارتقاء داخل المهنة التي هي من أهم محددات مكانة الفرد في التدرج الطبقي فما هي العلاقة بين التعليم الجامعي والارتقاء المهني؟ أي أن الخريج الجامعي قد يكون له ارتقاء في المهنة لتي يمارسها بسبب ما تلقاه من خبرات في تعليمه أو بسبب شهادته التي تحصل عليها وهذا يشير إلى أن للتعليم علاقة بالارتقاء المهني ومن خلال إجابات المبحوثين اتضح لنا أن 77.14 % يرون انه دائما ما يتحقق و 22.86% يرون انه أحيانا ما يتحقق أما الرفض فقد كان معدوما ويرجع هذا الى طبيعة التعليم وتوجهاته في ترقية المتعلمين في مجتمع الجنوب الجزائري في مهنتهم التي يحصلون عليها مما يغيرون من مكانتهم الاقتصادية وفنتهم الاجتماعية وهذا من مؤشرات الحراك الاجتماعي ويؤكد لنا هذا المتوسط الحسابي الذي حصلنا عليه وهو 2.77 والانحراف المعياري الذي هو 0.79 ومن كلما سبق يمكننا استنتاج ان التعليم الجامعي له علاقة بالارتقاء في المهنة .

وبما أن التعليم يخفف الفوارق الطبقيّة في مجتمع الجنوب الجزائري من المفروض ان يساعد الفرد المتعلم فيه على الحصول على مهنة أي انه هذا الأخير - التعليم - يساعد في الحد من البطالة؟ يرى 25.71% انه دائما ما يتحقق هذا الافتراض ويرى 60% انه أحيانا ما يتحقق هذه الاحتمالية ولم تكن نسبة الرفض لهذا الطرح الا 14.28% وذلك انه

من رأى من الفئتين الأوليتين تحقق هذا الطرح يرى أن التعليم في الجزائر وفي كل الدول يرمي إلى تخريج مواطن صالح والمواطن الصالح هو ذلك المواطن المؤهل فالذي يعمل يضمن عيشا هنيئا، أما من رأى أن لتعليم لا يحد من البطالة فلما يراه من مجموعة البطالين من أصحاب الشهادات، وهذا في الحقيقة لا يخلو منه بلد مهما كان تطوره او قوة تعليمه والأمر لا يرجع إلى التعليم في حد ذاته إنما يرجع إلى حركة سوق العمل ونسنتج من هنا إن التعليم يساعد في الحد من البطالة .

إن تحقيق العدل خارج المدرسة يتم بتوفير المال والسكن والنقل والعمل ، أما في داخل المدرسة فبما تقدمه من معلومات ومناهج لها صلة وثيقة بالحياة الاجتماعية لكل الفئات فإنها تمنح الكثير من الفرص في الحراك الاجتماعي وتؤكد الدراسة الحالية ان 20% يرون انه دائما ما يكون التعليم مساعدا على الحد من الفقر و 74.28% ترى انه أحيانا ما يتحقق ذلك في حين يرفض 5.71% وبهذا يتضح لنا ان المدرسة أصبحت سببا في زيادة الشعور بالطموح والتحدي عند الفقراء والمحرومين الذين يتخذون من التعليم والاستمرار فيه وفق ما يفتح أمامهم من فرص وأبواب للمنافسة وعنصرا مشجعا على الشعور بالانتماء وتشكيل وعي عال وكلما زادت جرة التعليم التي يتحصل عليها الإنسان في المجتمع كلما زاد طموحه في الرقي الاجتماعي ، فالذي يستطيع ان يصل إلى أن يحصل على شهادة نهاية الدراسة في دراسته الرسمية يكون له حظ في الابتعاد عن الفقر أكثر من الذي يترك الدراسة في سنواته الأولى من الجامعة ، والذي يتحصل على البكالوريا يكون له حظ اكبر في الابتعاد عن الفقر من الذي تحصل على شهادة التعليم الأساسي ومن هنا نستنتج أن التعليم يساعد على الحد من الفقر .

من خلال البند الثاني عشر من الجدول رقم 19 نلاحظ أن 37.14% يرون ان تعليم المرأة يحقق رفاهية اقتصادية للأسرة ويرى 48.57% انه أحيانا ما تتحقق هذه العلاقة ولم يرفض هذا الطرح سوى أقلية مثلت نسبة 14.29% وتفسير ذلك ان الأكثرية ترى ان المرأة اذا تعلمت يكون لها اثر في رفاهية الأسرة وذلك راجع إلى عدة أسباب منها :

ان المرأة تعمل مع الرجل فيكون هناك اجر زائد ومصدر مالي آخر تزدهر به الأسرة اقتصاديا



وإما ان تكون هذه المتعلمة لها معرفة بما يدور حولها من ارتفاع أسعار المواد المستعملة من طرف الأسرة من غذاء وآلات فيكون حسن عملها معها عاملا يخفف على الأسرة العديد من الخسائر.

وأما من رأى أنها ليس لها اثر في رفاهية الأسرة فهم يرون ان المرأة المتعلمة تريد دائما العيش في حياة طيبة ومتطلبات كثيرة مما يرهق كاهل الأسرة بالعديد من الكماليات التي كان بإمكانها التخلي عنها ومن خلال ما سبق ومن خلال المتوسط الحسابي الذي تحصلنا عليه وهو 2.22 وان مستوى القبول أكثر من مستوى الرفض يمكننا ان نستنتج بان تعليم المرأة يحقق رفاهية اقتصادية للأسرة .

من خلال البند الثالث عشر في الجدول رقم 19 والذي يمثل أهم بند في المحور الأول من استمارتنا نلاحظ ان نسبة 44.28% يرون انه دائما ما تكون هناك علاقة بين التعليم والترشيد في الاستهلاك اما 47.14% فيرون انه أحيانا ما تحدث هذه العلاقة وأما الأقلية لتي لا تمثل الا 8.57% فيرون وجهة نظر رافضة لهذا الطرح ذلك ان مشكلة توفر السلع في الأسواق وسوء التوزيع وارتفاع أسعار السلع وتحكم طبقة التجار في الأسواق أصبحت مهمة تشغل بال كل أسرة في المجتمع في الوقت الحالي ولا شك انه بجانب هذه الجهود التي تقوم بها الجهات المختصة لعلاج تلك المشاكل التي تعاني منها الجماهير الا ان النجاح في الوصول إلى حلول خاصة بها يرجع بصفة كبيرة الى المستهلك نفسه فالمستهلك سوف يظل سيد السوق ويمكنه ان يقوم بدور كبير وفعال في حل تلك المشاكل وذلك عن طريق الحد من الاستهلاك والامتناع عن شراء السلع بالأسعار التي تزيد عن القيمة الحقيقية لها والتي يعمد التجار الجشعون إلى رفعها لان ذلك من شأنه ان يحدث موازنة تلقائية ففي قانون العرض والطلب، إن المبادرة بترشيد الاستهلاك على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدعوة إلى الحد من استهلاك السلع على اختلاف أنواعها وخاصة السلع الغذائية وعدم التهافت على شرائها بكميات كبيرة خوفا من عدم توفرها في الأسواق بصفة دائمة ،لأنه لو تصرفت كل أسرة بهذا المنطق فانه مما لاشك فيه ان السلع الجاهزة المعنية لن تستطيع ان توفى الأسواق بجميع احتياجاتها في ظل الطلب المتزايد والمستمر على تلك السلع و بالتالي فإنه لا بد ان تبادر كل أسرة بنفسها الى ترشيد

الاستهلاك ، وهذا سوف يؤدي الى وفرة في المعروض من السلع والقضاء على ظاهرة الوسطاء وارتفاع أسعار العديد من السلع الاستهلاكية كما انه يجب التأكيد على دور الوحدات الاقتصادية والأجهزة الحكومية في تنظيم الاستهلاك ونستطيع القول انه مهما بذلت الجهود لمحاولة تثبيت أسعار تلك المواد فانه لا بديل في نفس الوقت عن الاهتمام بترشيد الاستهلاك كضرورة قومية لمواجهة التزايد العالمي في أسعار السلع الاستهلاكية والإنتاجية التي أصبحت ظاهرة عامة انعكست على اقتصاديات كل الشعوب والدول والمجتمعات والأسر والأفراد ، والفرد المتعلم هو أكثر الناس وعيا بالترشيد لأنه قد تلقى في أثناء تعليمه الذي يركز على قيم اجتماعية ودينية حيث ان ديننا يرفض التبذير ويجعل المبذر أبا للشيطان ورأينا في دراستنا ان الأغلبية وافقت على ايجابية هذا الطرح ويرجع ذلك أيضا إلى ان هذا المتعلم في اغلب الأحيان يكون موظفا ويكون راتبه منظما في وصوله إليه مما يساعده على رسم إستراتيجية لتقسيم هذا الدخل مما يضمن له حسن التصرف فيه ويؤكد ذلك ما وصل إليه محمد العيد مطمر ان الثقافة والتربية والتعليم عن طريق محو الأمية تؤدي إلى ترشيد الاستهلاك فكانت الإجابة كالتالي : 23 % لا 62% نعم و 15% لا ادري، ومن خلال كل هذا نستنتج ان التعليم يساعد على الترشيد في الاستهلاك

جدول رقم (20) يبين النتائج العامة للفرضية الفرعية الأولى

المجموع		أبدا		أحيانا		دائما		علاقة التعليم بالحراك الاقتصادي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100	910	9.54	86	53.17	484	37.36	340	



شكل رقم (1) تمثيل بياني لعلاقة التعليم بالحراك الاقتصادي في مجتمع الجنوب الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) ان نسبة القبول لان هناك علاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي حيث من اجاب بدائما كانوا يمثلون 37.36% وكانت نسبة من اجاب باحيانا 53.17% ولم تكن نسبة الرفض الا 9.45% حيث انه من اهم ما يشغل بال كل فرد من مجتمعات العالم ان يحقق لنفسه تنمية اقتصادية وقد عرفت هذه التنمية بأنها العملية التي يقوم بها المجتمع في تطوير إمكاناته وموارده بما يحقق له الزيادة في الدخل القومي والذي بالتالي يحقق زيادة في دخل أفراده بما يوفره لهم من خدمات مطلوبة فمن المنظور الاقتصادي البحث تعني التنمية استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول وقت ممكن اما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من هذه المكونات ومع بداية الستينات اتجهت نماذج النمو الاقتصادي الى الاستثمار في البشر ، من خلال أولوية

للتعليم والتدريب وظهر في تلك الفترة مفهوم التنمية البشرية مع أصوله الاقتصادية الواضحة التي قام بها كندريك وشولتز و كارتنسي على نتائج مذهلة حول اثر قدرات البشر في النمو الاقتصادي بحيث ان 90% من ذلك النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الانسان ومهاراته فالقدرة الإنسانية – وليس رأس المال – هي العنصر الدافع رقم واحد للتحرك الاقتصادي ، أما في هذه الأيام ما يميزها هو الاندماج بين عناصر العلم والتكنولوجيا والثقافة مع الاقتصاد ليعاد تشكيل علاقات العلم الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ان المعارف العلمية وتطبيقاتها الاقتصادية بوصفها عقلا جماعيا كما يشهد تاريخها كله باتت تتضاعف مرة بمعدل كل 18 شهرا كما تشير بعض التقديرات<sup>1</sup> ، لذلك بات من الضروري على المجتمعات المعاصرة التي أدركت الدور الاستراتيجي لاقتصاد المعرفة توجبه الجهد وتركيزه على بناء الرؤية التكاملية والشاملة لأنشطة مؤسساتها والسعي لتحقيق الترابط والتفاعل ، وهكذا يظهر ان النشاط الاقتصادي الراهن ينشئ طلبا قويا على المعرفة . ومن خلال ما توصلنا إليه من دراستنا الميدانية ومع الشهادات التي وجدناها عند من سبقنا نستطيع ان نقول ان النهوض والتغيير والإصلاح والحراك الاقتصادي لا يمكن أن يتم خارج مواضع التعليم فالتاريخ و التجربة تؤكد أن التربية والتعليم سبيل للحراك الاجتماعي الاقتصادي ومن هنا نستنتج ان الفرضية الفرعية الأولى قد تحققت و أظهرت الدراسة انه توجد علاقة ترابط إيجابي بين التعليم الرسمي والحراك الاجتماعي الاقتصادي في مجتمع الجنوب الجزائري

<sup>1</sup> محمد إبراهيم الهنداوي المرجع السابق نفسه،ص 7.